

التوجيهات

لجنة لتعزيز مستوى الحياة والتبادل بين المجتمعات المدنية والثقافية حول هذا الموضوع:

"الهجرة والاندماج: حوار بين الأجيال الجديدة لتنمية ثقافة السلام"

- المقرر السيد Patrick Le Hyaric (البرلمان الأوروبي)
- المقرر السيد Abdelkarim Korichi (مجلس الأمة، الجزائر)

"الحوار بين الثقافات والأديان: نحو ميثاق للقيم للبحر الأبيض المتوسط"

- المقرر: السيد / إيوانيس كاسوليدس (البرلمان الأوروبي)

التراث المتوسطي: الحفاظ على المواقع الأثرية"

- المقرر: السيد / كريتون أرسينيس -

لجنة لتعزيز مستوى الحياة والتبادل بين المجتمعات المدنية والثقافية،

الهجرة والاندماج: حوار بين الأجيال الجديدة لتنمية ثقافة السلام

- بالنظر إلى الإعلان الختامي للمؤتمر الوزاري بشأن عملية برشلونة للإتحاد من أجل المتوسط المنعقد في مرسليليا في الفترة ما بين ٣ - ٤ نوفمبر ٢٠٠٨، حيث قام الوزراء بالإشارة إلى " حتمية أن تكون مسألة الهجرة جزءاً لا يتجزأ من الشراكة الإقليمية" ، وقد شددوا حول هذا الصدد على "تطوير إدارة الهجرة القانونية في مصلحة جميع الأطراف، ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتأسيس روابط بين الهجرة والتنمية تعدد قضايا ذات اهتمام مشترك"،
- بالنظر إلى رسالة لجنة المجلس والبرلمان الأوروبي، يوم ٤ ديسمبر ٢٠٠٦، بشأن تعزيز سياسة الجوار الأوروبي (COM(2006)726 final) (PEV)، حيث صرحت اللجنة بأن "انتقال الأشخاص يُعد في غاية الأهمية بالنسبة لجميع الشركاء في سياسة الجوار PEV".
- بالنظر إلى النتائج التي توصل إليها المؤتمر المتوسطي الوزاري الأول حول الهجرة إلى Algarve، من ١٨ وحتى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٧،
- بالنظر إلى قرار البرلمان الأوروبي في ١٠ مايو ٢٠٠٧ حول الإصلاحات في العالم العربي: ما هي استراتيجية الإتحاد الأوروبي؟ (P6_TA(2007)0179) ، والذي قام البرلمان الأوروبي فيها " بدعوة المجلس واللجنة والدول الأعضاء إلى تشجيع التبادل بين طلاب، ومدرسين واكاديميين وباحثين الإتحاد الأوروبي والدول العربية، وتيسير هذه التبادلات من خلال نظام للتأثيرات مناسب وأكثر مرونة"،
- بالنظر إلى برنامج ستوكهولم - أوروبا مفتوحة وأمنة تخدم وتحمي جميع المواطنين (JO 2010/C 115/01) المعتمد من قبل المجلس الأوروبي من ١٠ إلى ١١ ديسمبر ٢٠٠٩،
- بالنظر إلى قرار البرلمان الأوروبي في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩ بعنوان برنامج متعدد السنوات ٢٠١٠ - ٢٠١٤ بشأن مجال الحرية، والأمن والعدالة (برنامج ستوكهولم) (P7_TA(2009)0090)، حيث أن البرلمان الأوروبي " يعتقد أنه يجب اتباع نهج شامل للهجرة مع الأخذ في الاعتبار العوامل المؤدية إلى الإغتراب والتي تدفع الناس إلى مغادرة بلدهم"،
- بالنظر إلى الإجتماع الحادي عشر من Task Force الأفريقي الأوروبي المشترك، المنعقد من ٢٠ حتى ٢١ أكتوبر ٢٠١٠ في أديس أبابا، أثيوبيا، الخاص بالشراكة حول الهجرة، والتنقل والعمالة،
- بالنظر إلى البيان المُعتمد من ممثلي الدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري الأوروبي حول التكامل في الفترة ما بين ٣ و ٤ نوفمبر ٢٠٠٨، حيث قام الوزراء بالتأكيد على أنه "[I] يجب مكافحة أعمال العنصرية وكره الأجانب [...] بشكل فعال"،
- بالنظر إلى رأي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) (المهاجرون والعمالة - الجزء الثاني) أن التعاون "وسيلة فعالة لمساعدة الشباب من أبناء المهاجرين في النزول إلى سوق العمل وكذلك لإقامة روابط بينهم وعالم الأعمال".
- بالنظر إلى توجيهات اللجنة السابقة من أجل تعزيز مستوى الحياة، والتبادل بين المجتمعات المدنية وثقافة الجمعية البرلمانية الأوروبية، المُعتمدة في عمان في ١٤ مارس ٢٠١٠،
- أ- يعتبر أن البحر الأبيض المتوسط بحر مشترك، وأن حوض البحر المتوسط موقع جغرافي مفتوح لحركة المرور والتبادل والتي أدت إلى خلق التاريخ، وتعزيز الثقافة المشتركة من خلال العلاقات والهجرة

المستمرة بين جميع مناطق هذه المجموعة،

- ب- يعتبر أن من هذه القصة المشتركة تأتي من اختلاط الشعوب والثقافات، مما أدى إلى مجموعة من القيم والفلسفات والديانات المشتركة، حيث تصبح الحوارات الثقافية والحوارات بين الأديان أساسية لفهم الآخرين،
- ت- يعتبر أن عملية الدمج تعتمد على الحوار بين الثقافات والحضارات، وفي حالة انقطاع هذا الحوار قد يؤدي إلى وصمة عار والحبس، واستبعاد المهاجرين والأجيال اللاحقة،
- ث- يعتبر أن حركة الهجرة لها تأثير كبير على الثراء والتنوع الثقافي الأوروبي، وأن الإندماج الناجح للمهاجرين يشكل مصلحة متبادلة للمهاجرين وبالنسبة للبلد المضيف،
- ج- يعتبر أن الأحداث الأخيرة في عدة بلدان البحر الأبيض المتوسط حيث احتشد السكان للمطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وبالنظر إلى أن هذه الثورات تسبب تحركات سكانية رئيسية وتخلق أزمة إنسانية،
- ح- يعتبر أن تراجع النمو السكاني في الإتحاد الأوروبي سوف يحتاج إلى قوة بشرية إضافية و أن التحول غير المسبوق للنمو الديموغرافي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط للإستفادة من الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يشكل تحدياً اجتماعياً لهذه البلدان،
- خ- يعتبر أن بلدان الضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط تواجه عملية إدارة تدفقات الهجرة ولكن على حد سواء هجرة التنقل من جنوب صحراء أفريقيا،
- د- يعتبر أن احتياجات العمالة في أوروبا يمكنها لعب دوراً في تحقيق الإستقرار في البلاد الجنوبية ان لم يُسفر إلى هروب المهارة الفنية ورؤوس الأموال، وأن التنمية الاقتصادية الغير مبنية على أساس علاقات الهيمنة، ولكن على أساس شراكة قوية هي المفتاح لمواجهة التحديات المقبلة،
- ذ- يعتبر أن قضايا الهجرة تتجاوز المناطق الجغرافية الإقليمية وتتطلب تفكير شامل، متكامل، منسق ومتوازن، وأن عقد مؤتمر قمة لرؤساء حكومات الدول المطلة على البحر المتوسط والإتحاد الأوروبي سوف يمثل فرصة لمعالجة قضايا الهجرة على نطاق ملائم،
- ر- يشير إلى أن أي مقارنة شاملة للهجرة عليها مراعاة العوامل المؤدية للهجرة، منها الحروب، الإحتلال، التمييز، التغييرات المناخية، غياب الفرص التي تؤدي في المقام الأول إلى مغادرة الناس لبلادهم،
- ز- يشير إلى أن لكل إنسان الحق في مغادرة بلاده،
- س- يعتبر أن السياسة التقييدية في الحصول على إقامة تعوق تنقل الأشخاص عبر الحدود من البحر المتوسط،
- ش- يعتبر أن السياسات التقييدية لإدارة حركة الهجرة وتجريم المهاجرين لهما تأثير ضار على تشجيع الهجرة غير الشرعية واستغلال المهاجرين،
- ص- يعتبر الإختلافات في المعاملة واستغلال المهاجرين ما يسبب الضغط على العمالة المحلية، مما يعزز كراهية الأجانب، التطرف، الشعبية والعنصرية – بالإضافة إلى الجهل والخوف من الغير – ومما يتعارض مع قيم التسامح المشتركة في البحر الأبيض المتوسط،

ض- يشير إلى تخصيص المساواة بين حقوق العمال المهاجرين وحقوق العمال المحليين المشاركين في التعرف على مساهمة المهاجرين في اقتصاد الإتحاد الأوروبي (العمالة، الضرائب، والمساهمات الاجتماعية) والمساعدة في تخفيض (الحد) المنافسة غير المشروعة، والإستغلال واستبعاد عمال دول العالم الثالث،

حركة الهجرة

١. يعرب عن التزامه بفكرة المتوسط بإعتباره اطار سياسي، واقتصادي وثقافي واجتماعي مفتوح وفقاً لتاريخه القديم؛
٢. ويعتقد أن إنشاء فضاء أوروبي متوسطي سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي يجب أن يكون الهدف من تعزيز تكامل المنطقة التي لديها امكانات فريدة للتنمية وأساسية لتحقيق الاستقرار والسلام و النمو الاقتصادي؛
٣. ويعتقد أن التعاون السياسي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي مع بلدان المنشأ للعمال المهاجرين هو أفضل وسيلة لتوجيه تدفقات؛
٤. يرى أن الثورات في العالم العربي أدت إلى تحركات سكانية جديدة وخلق الأزمات الإنسانية التي يجب البحث عن حلول لها، ويؤكد في هذا الصدد إلى خطورة هجرة الشعب الليبي لمصر وتونس فضلاً عن تدفق المهاجرين إلى إيطاليا في جزيرة لامبيدوزا؛
٥. يشير إلى أنه وفقاً للمادة ١٩ من ميثاق حقوق الإتحاد الأوروبي الأساسية، جزءاً لا يتجزأ وملزماً من التشريعات الأوروبية، " لا يمكن ابعاد، أو طرد أو تسليم أحد إلى دولة قد تُطبق فيها عقوبة الإعدام، أو التعذيب أو غيرها من العقوبات أو المعاملة القاسية والمهينة"، وأن " عملية الطرد الجماعي ممنوعة"؛ ويطالب بأن تتوافق جميع التشريعات المتعلقة بالهجرة مع هذا المبدأ الغير قابل للتحويل؛
٦. يدين تجريم المهاجرين عبر نصوص مثل توجيهات العودة والسياسة التقييدية لمراقبة الحدود وحركة الهجرة التي أجراها الإتحاد الأوروبي من خلال إجراءات Frontex (فرونتكس)، مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات لديها تأثير في دفع المهاجرين إلى المقاومة السرية وإلى الطرق الأكثر خطورة؛
٧. يدعو إلى إنشاء مؤسسة أورو متوسطة مشتركة لإدارة الهجرة بين الشمال والجنوب يؤثر على بلدان العبور من شمال افريقيا والاتحاد الأوروبي ككل على حد سواء؛
٨. يشير إلى ضرورة الإلتزام بمبدأ لا للكبت والذي يجب احترامه من قبل Frontex فرونتكس، ولذلك فهي تدعو لوضع اطار لرصد أنشطة هذه الوكالة والتي ستكون قادرة على ضمان حماية المهاجرين مع توفير لهم معرفة حقوقهم،
٩. يعتمد على الإحترام الكامل لحقوق المهاجرين الذين تم ارسالهم إلى بلاد العبور أو بلدان ذات اتفاقيات إعادة الدخول مع الإتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء،
١٠. يتسائل عن ضمانات الحقوق الأساسية للمهاجرين المقدمة من خلال سياسة الإستعانة بمصادر خارجية لمراقبة تدفقات الهجرة إلى بلدان العبور والمنشأ؛
١١. يشير إلى الحاجة لتعزيز ترتيبات الشراكة لمساعدة بلدان العبور لتحقيق التعاون مع سلطات الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في السيطرة على حركة الهجرة وإعادة القبول،
١٢. يشير إلى تنظيم سياسة أورو متوسطة للتأثيرات لتصبح أكثر مرونة للطلاب والباحثين وذلك لتعزيز التبادل الثقافي والعلمي والتكنولوجي،

التبادل الأكاديمي بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب

١٣. يعتقد أن زيادة تنقل الطلاب بين جانبي البحر الأبيض المتوسط من شأنه تعزيز المزيد من التكامل بين الثقافات،

١٤. بهدف تقريب نظم التدريب بين الإتحاد الأوروبي وبلدان الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، طلب الإتحاد الأوروبي لتعزيز Erasmus Mundus لإنشاء إطار أروومتوسطي حقيقي للتبادل الأكاديمي،

١٥. يشدد على أهمية وسرعة تنفيذ مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط (UpM)، في إطار التعاون بين الشمال والجنوب موفراً حرية تنقل الطلاب والمعلمين؛ ويشير إلى أهمية EMUNI في هذه المسألة ويقترح على جامعات البحر المتوسط استخدام برنامج Erasmus Mundus والذي يعد أساساً لتنقل الطلاب في المنطقة، خصوصاً لطلاب الماجستير والدكتوراه المرشحين،

حماية المهاجرين

١٦. يطلب بضمان حق المهاجرين في الحصول على الحماية اللازمة ضد الإستغلال، وقد شدد أن تأثير هذه الخطوة الإيجابية الأولى هدفه توثيق اتفاقية الأمم المتحدة لحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ويدعو الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق دون مزيد من التأخير؛

١٧. يطلب بوضع معايير مشتركة لنظام اللجوء الأوروبي يُوجّه من خلال مبادئ تحترم حقوق وكرامة المطالبين بالحصول على الحماية،

١٨. يرى أن السياسة الأوروبية لشئون اللاجئين تعتبر وسيلة أساسية لحماية كل من الأفراد المعنيين، وكذلك التخفيف من عبء بلدان العبور على جانبي البحر الأبيض المتوسط ولعرقلة (منع) ظواهر الهجرة غير الشرعية بحثاً عن اللجوء؛

ظروف العمل والإقامة

١٩. يشدد على أهمية المساواة التامة في المعاملة بين العمال المحليين والمهاجرين: ظروف عمل متساوية (الأجر، ساعات العمل، الجهد، الصحة المهنية، الفصل من العمل، التمثيل الإتحادي، ظروف العمل)، حماية اجتماعية متساوية، الحصول على الوظائف العامة والخدمات العامة المتساوية، وفقاً للمادة ١٥ من ميثاق حقوق الإتحاد الأوروبي الأساسية؛

٢٠. يؤكد على أن أي اختلاف في المعاملة وخصوصاً في أماكن العمل قد يخلق التحريفات (التشويهات) التي قد يكون لها أثر سلبي على سوق العمل، وعلى ظروف العمل للمهاجرين وعلى مفهومهم عن هجرة العمال المحليين،

٢١. يدعو لبذل مزيد من الجهد من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لمكافحة جميع أشكال التمييز التي يمكن أن يواجهها المهاجرون،

٢٢. يعتقد أن مكافحة الإستغلال، واستبعاد المهاجرين، والأعمال غير المعلنة سوف يتم من خلال الحصول على تصريح إقامة للمهاجرين الموظفين، وبالتالي تعزيز اندماجهم،

٢٣. يذكر بحق الحياة الخاصة والعائلية (الأسرية) على النحو المنصوص عليه في المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ينطبق على الجميع، بمن فيهم المهاجرون، ويحترم تطبيق السياسات التوجيهية لجمع شمل الأسرة،

الإندماج

٢٤. يشجع سياسة تتألف من خطوتين تساهم في جعل المهاجر ليس المسئول الوحيد عن إندماجه بل تتقاسم هذه المسئولية بالتساوي بين المهاجر وبلد المضيف،

٢٥. يشجع الإتحاد الأوروبي على إدراج دعم السياسات الوطنية لإندماج المهاجرين في سياستها،

٢٦. يدعو الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والسلطات الإقليمية والمحلية لخلق سياسات من شأنها تعزيز التكامل من خلال تدابير الإندماج التي تقوم على مبادئ ميثاق الحقوق الأساسية وتوفير التعليم المجاني للغة، ومعرفة مؤسسات البلد المضيف والدعم في الحياة المدنية، ويشدد على الاعتراف بحق المقيمين في التصويت على المدى الطويل في الانتخابات المحلية مع المعاملة بالمثل – يعتبر خطوة أولية ذات أهمية في مشاركة المهاجرين في الحياة المدنية في البلد المضيف،

٢٧. يدعو الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وحدود بلدان البحر الأبيض المتوسط لتنفيذ الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل، بغض النظر عن أصل الأطفال القاصرين سواء من داخل المجتمع أو خارجه،

٢٨. يدعو الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بتفعيل التزام الأطفال القاصرين بالإلتحاق بالمدارس دون أي تمييز والمكافحة القوية ضد فقدان السيطرة على الأطفال؛

٢٩. يدعو الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط وأعضاء الإتحاد الأوروبي إلى سد الفجوة المعرفية تجاه الشاطئ الآخر من البحر الأبيض المتوسط من خلال دمج تاريخ حدود البحر الأبيض المتوسط والهجرة في مناهج دراسية، مع تشجيع إنتاج الأفلام الوثائقية عن البلدان الأوروبية والبحر الأبيض المتوسط، وتسهيل تأشيرات الدخول للتبادل الثقافي،

٣٠. يطلب من الإتحاد الأوروبي مشاركته بصورة واضحة في تشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات بغرض إقتراب الشعوب من بعضها، وتشجيع ديناميات التكامل، وتطوير البرامج لإدماج المواطنين المقيمين في الإتحاد الأوروبي وتوفير قدر أكبر من الحصول على تمويل أوروبي لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على مشاريع لإدماج المهاجرين،

٣١. يطلب من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بدفع جهود مكثفة لإدراج ديناميات الدمج الاجتماعي في السياسات الحضرية،

٣٢. يشدد على أهمية الإندماج الجغرافي للسكان الضعفاء في النسيج الحضري، في الحصول على الخدمات المحلية العامة، فضلاً عن سياسات السكن،

مكافحة العنصرية، وكرهية الأجانب والتمييز

٣٣. يدين بشدة أي تمييز ووصم كما جاء في المادة 14 من الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مثل الجنس، العرق، اللون، اللغة، الدين والآراء السياسية أو غيرها، الأصل القومي أو الاجتماعي، الإلتحاق إلى أقلية قومية، الملكية، الميلاد وأي وضع آخر،

٣٤. يدين الإستغلال السياسي من الخوف من الآخرين، كذلك أي تسطيح لخطابات الشعوبية التي تدين فئات أو مجموعات معينة من الناس وفقاً لأصلهم الاجتماعي أو الجغرافي، أو الإلتحاق إلى جماعة دينية أو اندماجهم في هذا المجتمع،

٣٥. يطالب بالتنسيق بين مؤسسات الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المسؤولة عن مكافحة التمييز والاستبعاد،

٣٦. يدعو إلى المكافحة القوية ضد العنف تجاه النساء المهاجرات واللواتي يعانين من تمييز مزدوج على أساس الجنس والأصل،

٣٧. يدعو بلدان المنشأ لعمال المهاجرين المعاملة بالمثل مع العاملين في أوروبا الذين ينتقلون الى هناك ويحصلون على مكان إقامتهم هناك،

حول الحوار بين الثقافات والأديان: نحو ميثاق للقيم للبحر الأبيض المتوسط

- بالنظر إلى إعلان برشلونة لعام 1995 الذي ينص على أن "المزيد من التفاهم بين الأديان الرئيسية الموجودة في المنطقة الأوروبية وسوف يساعد على المزيد من التسامح والتعاون المتبادل"،
 - بالنظر إلى مشروع التقرير حول اقتراح قرار البرلمان الأوروبي بشأن الأبعاد الثقافية للإجراءات الخارجية للاتحاد الأوروبي (216/2010 (INI))،
 - بالنظر إلى الاستنتاجات التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي الثالث حول الثقافة، الذي عقد في أثينا في الفترة 29-30 مايو 2008،
 - بالنظر إلى التوصيات السابقة المقدمة بالنيابة عن لجنة تحسين نوعية الحياة ، والتبادل بين المجتمع المدني والثقافي في أدوار انعقاد الجمعية البرلمانية الأوروبية والمتوسطية العامة، ولا سيما التوصيات المعتمدة بالجلسة العامة في بروكسل، 16 مارس 2009،
 - بالنظر إلى الجمعية العامة الثالثة للجامعة الأوروبية المتوسطية (EMUNI)، في 27 نوفمبر 2010، والتي مثلت 140 الجامعات من 32 دولة بالاتحاد المتوسطي،
 - بالنظر إلى إستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لتحالف الحضارات بالاتحاد المتوسطي المعتمدة في 9 نوفمبر 2010 في مالطا،
 - بالنظر إلى نشر تقرير أنا ليند (Anna Lindh) "Euro-Med Intercultural Trends 2010" (الأوروبي المتوسطي للاتجاهات ما بين الثقافات لعام 2010)،
 - بالنظر إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تم إبرامها وتوقيعها والمصادقة عليها من خلال الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- أ- حيث أن تعزيز القيم المشتركة بين البلدان الأوروبية المتوسطية هو وسيلة لتعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية،
- ب- وحيث أن تطوير القيم المشتركة والحفاظ عليها يحتاج إلى جهود مستمرة لتحسين التفاهم والعلاقات التعاونية بين الأمم والشعوب من مختلف الثقافات والأديان؛
- ج- في حين أن المظاهرات العفوية التي تحدث في بعض البلدان الشريكة للضفة الجنوبية تظهر رغبة شعوب المنطقة في القيم المشتركة والديمقراطية المشتركة وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، واحترام حقوق الإنسان،

د- وحيث أن تبادل القيم الأوروبية والمتوسطية المشتركة يعتبر خطوة أساسية لخلق بيئة مواتية للسلام والاستقرار، وتمكين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

هـ- وحيث أن دور السلطات السياسية من أجل تعزيز واحترام وتسهيل الاتفاق على القيم الأوروبية والمتوسطية المشتركة يعتبر أمر ضرورياً،

و- وحيث أن الدور الأساسي للمجتمع المدني يتمثل في تسهيل عملية تطوير العلاقات الأوروبية والمتوسطية وتمكين مزيد من التفاهم والتقارب بين الشعوب عبر الحدود الثقافية والدينية والوطنية،

١. يعتقد بقوة أن الترويج لما يعرف بـ "الميثاق الأوروبي المتوسطي للقيم" يمثل خطوة حاسمة لتأسيس اتحاد متوسطي جديد وقوي؛

٢. يعتقد أن الالتزام والتمسك بالقيم العامة والمشاركة يعتبر بمثابة الأساس لوضع أهداف جديدة وطموحة تركز على مفهوم "التماسك السياسي والاقتصادي والاجتماعي" لمنطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بأكمله؛

٣. يرى أن الاتحاد المتوسطي الجديد يقوم على القيم المشتركة التي من شأنها أن تعمل على خلق بيئة مواتية للسلام والاستقرار، وتمكين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٤. قرر أن مشروع ميثاق القيم الأوروبية والمتوسطية إنما يمثل مساهمة جديدة من جانب من الجمعية البرلمانية للاتحاد المتوسطي؛

٥. يحث على فتح باب النقاش الواسع فيما بين القيادات السياسية بالمنطقة الأوروبية والمتوسطية وإقامة وجود الاتفاقية الأوروبية والمتوسطية بهدف طرح "ميثاق القيم الأوروبية المتوسطي"؛

٦. يرى أن الاتحاد الأوروبي المتوسطي يهدف إلى أن يصبح بمثابة المنطقة الأساسية والمؤثرة من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتواصلة حيث أنه يقوم على تعزيز القيم العالمية للسلام، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وحق حماية الإنسان والحريات الأساسية، والتسامح، والتنمية الاقتصادية المستدامة، ويمكن الاشتراك فيما بين هذه الثقافات المختلفة، مع الاعتراف بخصوصيات كل واحدة منهم؛

٧. ترحب بجميع الجهود والمبادرات غير الحكومية في مجال الحوار الثقافي التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وفي هذا الصدد، تؤكد دعمها لمؤسسة أنا ليند للحوار بين الثقافات.

٨. تشجع للنهج المتبع لدى منصة الشباب الأوروبية والمتوسطية نظراً للإجراءات الرامية إلى تعزيز مناخ التسامح والتفاهم المتبادل،

٩. تشجع وتدعم تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية للقادة السياسيين الشباب من أجل تعزيز القيم المشتركة، والمساهمة الملموسة في بناء منطقة جديدة حافلة بالسلام والحرية؛

١٠. تشدد على أهمية الترجمة باعتبارها وسيلة لتطوير التبادل الثقافي والتفاهم المتبادل، وتدعو الدول الأعضاء بالاتحاد المتوسطي لتشجيع نشر وتوزيع الأعمال ومن بينها المشروعات الممولة من قبل الاتحاد المتوسطي؛

١١. تشجع جميع قادة الرأي، بما في ذلك وسائل الاعلام، للقيام بمسؤوليتهم التي تتمثل في دورهم في تشكيل الرأي، من خلال تعزيز القيم العالمية من الاحترام والتسامح والدفاع عن الفروق الثقافية؛

١٢. ترحب بالجهود التي تبذلها الجامعة الأوروبية والمتوسطية، وجميع الحكومات والجامعات والمؤسسات البحثية في توسيع الشبكات التعليمية فضلاً عن تكثيف التعاون بين أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط؛

١٣. ترحب بالتركيز على التعليم والبحث في الاتحاد من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمانة العامة بالاتحاد الأوروبي، والأولوية التي تم وضعها لتسهيل برامج تبادل للطلاب والمدرسين بين الجامعات. ومن ثم تطالب الأمانة العامة للاتحاد المتوسطي بتقديم برنامج تفصيلي للأنشطة لعام 2011.

"التراث المتوسطي: الحفاظ على المواقع الأثرية"

- نظراً للتوصيات السابقة للجنة تحسين نوعية الحياة، والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافة، ولا سيما التوصيات المحددة التي طرحت خلال الجلسة العامة بعمان 2010 بشأن مسألة الثقافة الأورو متوسطية والتعليم والتاريخ المشترك،
- بالنظر إلى الاستنتاجات المتفق عليها في المؤتمر الوزاري الأول للأمم الأورو متوسطية للسياحة في 2 و3 أبريل 2008،
- وإيماءاً إلى قرار البرلمان الأوروبي في 10 أبريل 2008 على جدول أعمال أوروبي للثقافة في عصر العولمة (P6_TA (2008) 0124)
- وبالنظر إلى التوصية المعتمدة من ورشة العمل اقتصاد التراث وتمويل الحفاظ في دمشق 6-8 يونيو 2010، التي استضافتها وزارة الثقافة السورية بالتعاون مع برنامج التراث الأوروبي المتوسطي الرابع،
- وبالنظر إلى ورشة التراث الأوروبي المتوسطي الرابعة عن إدارة أماكن التراث والمصنوعات اليدوية، التي استضافتها المملكة الأردنية الهاشمية، 17-19 مايو 2010،
- وبالنظر إلى قرار البرلمان الأوروبي في 16 ديسمبر 2010 بشأن اقتراح باتخاذ قرار من البرلمان الأوروبي والمجلس بإنشاء عمل للاتحاد الأوروبي لتسمية التراث الأوروبي (P7_TA (2010) 0486)
- وبالنظر إلى اتفاقية حماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي (اتفاقية التراث العالمي)
- وبالنظر للاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة
- وبالنظر إلى اتفاقية المشهد الأوربي،
- وبالنظر للاتفاقية الأوروبية لحماية التراث الأثري،
- وبالنظر لميثاق المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية (ICOMOS) لحماية وإدارة التراث الأثري،
- وبالنظر إلى بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (GIZC)،
- وبالنظر لتقرير " التنبؤ بآثار التغيرات المناخية على التراث العالمي وإدارتها" من مركز التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو
- أ- حيث أن 240 أو ما يقرب من 25 ٪ من جميع المواقع الأثرية المصنفة من اليونسكو موجودة في وحول حوض البحر الأبيض المتوسط،
- ب- حيث أن المواقع الأثرية، بما في ذلك مشاهدتها التاريخية، تُعد مكونات أساسية للهوية المحلية والخارجية، حيث تعزز التكامل والتماسك الاجتماعي في المناطق الأوسع والمجتمعات المحلية،

- ج- حيث أن التراث الأثري يُعدّ ميزة نسبية لتطوير السياحة ومتطلبًا أساسيًا لاستدامتها طويلة الأمد،
- د- حيث أن التراث الأثري مورد غير متجدد يضع مسؤولية كبيرة على الجيل الحالي للحفاظ على المواقع التراثية،
- هـ- حيث أن الآثار والمواقع الأثرية ومشاهدها التاريخية كثيرًا ما تتعرض لتهديدات من التنمية غير المحكومة والتمدد المفرط والإهمال والصراعات المسلحة والحروب،
- و- حيث أن البنية التحتية الضخمة، مثل عمليات تحويل الأنهار والسدود والموانئ والطرق السريعة ومشاريع التعدين كثيرًا ما تمثل تهديدًا لسلامة المواقع الأثرية ومشاهدها،
- ز- حيث أن نهب المواقع الأثرية ونمو التجارة غير المشروعة في التحف عوامل تسبب خسارة هائلة في إرثنا التاريخي،
- ح- حيث أنه تم نقل بعض من أهم الكنوز الأثرية في منطقة المتوسط خارج أوطانها،
- ط- حيث يمثل تلوث الجو عامل مُفسد رئيسي يتسبب في تآكل المواد في المواقع الأثرية، وبخاصة تلك الموجودة في المناطق الحضرية وحولها،
- ي- حيث أن تغير المناخ ظاهرة بشرية تزيد من وتيرة وحدة الظروف الجوية القاسية ويؤدي إلى ارتفاع تدريجي في مستوى سطح البحر، مما يهدد كل من المواقع الأثرية القارية والساحلية وتحت الماء،
- ك- حيث أن حرائق الغابات والتصحر وتدهور التربة تهدد المواقع الأثرية ومناظرها الطبيعية،
- ل- حيث أن التعزيز الطبيعي لمرونة النظم البيئية المحلية هو الإجراء الأكثر فعالية من حيث التكلفة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره،
- م- حيث أن التنوع البيولوجي في النباتات والحيوانات بالمواقع الأثرية يُعدّ عنصرًا أساسيًا للأهمية التاريخية الكبيرة،
- ن- حيث أن التكامل في الإدارة والتعليم وتشجيع الإرث الحضاري يمكن أن يعمل كأداة لتعزيز التبادلات الاقتصادية والحضارية والسياسية لضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط.

١. يدعو الاتحاد الأوروبي والبلدان المطلّة على البحر الأبيض المتوسط والمناطق والسلطات المحلية إلى استمرار الاستثمار في الأبحاث الأثرية وترميم المواقع الأثرية والحفاظ عليها، وكذلك إلى زيادة الموارد المادية لحماية الآثار، وذلك بهدف الحفاظ على مناظرنا الطبيعية الغنية ثقافيًا والمواقع الأثرية التي سترثها أجيال المستقبل،

٢. يدعو بلدان البحر الأبيض المتوسط لاتخاذ إجراءات ملموسة لحماية المناظر المحيطة بالمواقع الأثرية وترميمها كأمر ضروري ومُلح،

٣. ومن هذه النقطة يدعو بلدان البحر الأبيض المتوسط، كأمر ضروري ومُلح، لتطوير وتحسين ودعم تنفيذ إستراتيجيات لاستخدام الأراضي، وخطط وبرامج متكاملة للتحكم في التوسع العمراني في الأماكن التاريخية،

٤. يدعو إلى وضع طريقة أكثر حساسية، ضمن نطاق وقاية الآثار، عند التخطيط للبنى التحتية الضخمة، مع البحث عن كل البدائل الممكنة للحفاظ على سلامة وأصالة المواقع الأثرية ومشاهدها،

٥. يؤكد على الحاجة الماسة إلى الدعم المالي لاستراتيجيات تهدف إلى حماية وتسجيل المواقع الأثرية تحت الماء في البحر المتوسط،
٦. يدعو بلدان البحر الأبيض المتوسط لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحسين مرونة النظم البيئية بشكل طبيعي حول المواقع الأثرية وضمان أن تكون الإجراءات المتخذة في سياق التخفيف من آثار التغير البيئي والتكيف معه، ليس لها أي آثار عكسية على المواقع الأثرية ومشاهدها التاريخية،
٧. يدعو لتنفيذ سياسات تستهدف تلوث الهواء وتحسين إجراءات مكافحة التلوث والتحكم فيه وكذلك مراقبة تركيزات المواد الملوثة بالقرب من المواقع الأثرية،
٨. يدعو لتنفيذ سياسات إدارة المخاطر في المواقع الأثرية والمشاهد المحيطة بها،
٩. يحث بلدان البحر الأبيض المتوسط على تعزيز التشريعات وتحسين الإجراءات المعنية بمراقبة سوق التحف غير المشروعة، ووضع حد لنهب الآثار الحضارية وحماية ماضيها المشترك،
١٠. يدعو لإعادة الآثار إلى المواقع الأثرية ومتاحفها الأصلية. وإلى هنا، تطلب إعادة توحيد تماثيل البارثينون،
١١. يشجع على تعزيز التراث الأثري لمنطقة المتوسط من خلال تطوير ونشر أفضل الممارسات فيما يتعلق بالسياحة البيئية، وكذلك توفير الدعم المالي لمشاريع السياحة المستدامة، والتي تتمتع بالمشاركة النشطة للجماعات المحلية،
١٢. يشدد على أن التعزيز الريفي يفترض أن يرفع هذا النهج للسياحة الريفية والقروض الصغيرة باعتبارها أولوية، ويمكن أن تتطور السياحة الريفية في المناطق الريفية والقروض الصغيرة باعتبارها وسيلة جيدة لتحقيق هذا الهدف، وبالتالي ينطوي على خلق الأنشطة المولدة للثروة وفرص العمل، وهذا ، جنبا إلى جنب مع النشاط الزراعي التقليدي؛
١٣. يدعو إلى تعزيز الشراكات لتطوير السياحة واستغلال المواقع الأثرية، والاستفادة المثلى من فوائد ومخاطر في طريقة مثيرة بالنسبة لجميع الأطراف؛
١٤. يؤكد على الحاجة لتطوير المبادرات التي تلقي الضوء على القيمة الرمزية للمواقع التي لعبت دورًا مهمًا في تفاعل الشعوب حول منطقة المتوسط،
١٥. يرحب بالمشروعات المستمرة التي تهدف إلى تشجيع السياحة المستدامة واستراتيجيات التخطيط الإقليمي من خلال تامين المواقع الأثرية للإمبراطورية الرومانية،
١٦. يؤكد على الحاجة إلى مشروعات مماثلة تركز على تعزيز السياحة المستدامة حول المواقع الأثرية المتعلقة بالإغريق والحضارة الفينيقية والعرب والحضارة البيزنطية والحضارات الأخرى التي مرت على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط، فمثل هذه المشاريع يمكن أن تعزز من التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط على المستوى الحضاري؛
١٧. يؤكد على الحاجة لبرامج توسعية وانتقالية تعمل على تطوير المهارات الوطنية والخبرات الفنية والتي توفر التدريب اللازم للمحترفين في مجال التراث،
١٨. يؤكد على أهمية رقمنة وتوثيق التراث الثقافي المتوسطي. وإلى هنا، تطالب البلدان المتوسطية بإنشاء قاعدة بيانات تضم كافة المواقع الأثرية في منطقة البحر المتوسط ويمكن لعامة الناس الوصول إليها.

يرشد رئيسه إلى إحالة هذه التوصية إلى الممثل السامي للشؤون الخارجية والامن بالاتحاد الاوروبي في المفوضية الأوروبية، والأورومتوسطية وزراء الثقافة والتعليم والبيئة من أجل مستقبل الاجتماعات الوزارية والأمانة العامة للاتحاد لدول البحر المتوسط والمؤسسات المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط